مكانة التعليم العالي في التنمية بالعالم العربي ، الخصوصيات والأدوار الإستعجالية

أ.عبد الله صحراوي خنفر خثير

وحدة البحث " تنمية الموارد البشرية جامعة سطيف 2 - الجزائر

الملخص :

تستهدف الدراسة الوقوف على الأدوار الإستعجالية للتعليم العالي في التنمية بالوطن العربي ليصبح أكثر فعالية في الحراك الاجتماعي وفي الإصلاح الاقتصادي والتنموي انطلاقا من كونه مصدر قوة المجتمع ، تجسد رسالته غايات الوطن ومتطلبات تنميته و يمد المجتمع بالطاقات البشرية المؤهلة لتدوير عجلة التنمية و تفعيل آليات السلم والأمن الاقتصادي والاجتماعي .

إذ ترزخ جامعاتنا تحت وطأة الاستجابة لأعباء وتحديات الولوج للقرن 21 ،و عصرنة القيم والرؤى والاستجابة لمتطلبات التوفيق بين حاجات التنمية المحلية ومتطلبات الانفتاح على العالم وعلى الرقمنة والتعايش معهما والاستفادة منهما،..... في ظل تنامي مشكلة التنافس والهيمنة المعرفية والتكنولوجية الذي يفرض تبعات ومسؤوليات على الجامعات العربية لا تقتصر على تأهيل الأفراد لأدوارهم المجتمعية الضامنة لدفع عجلة التنمية والخروج من دوائر التبعية الاقتصادية والثقافية وتغيير الواقع المزري، بل يتعدى الأمر لدور ومسئولية التعليم العالي في إنتاج المعرفة واستغلال التقدم التكنولوجي لخدمة المجتمع في أمنه واستقراره ومشاريعه التنموية والمساهمة بايجابية في صياغة استراتيجيات محلية للتعامل مع شبكة التفاعلات الإقليمية والدولية بشكل يزيد فرص وعوائد الموارد البشرية المحلية تكوينا وتأهيلا .

الكلمات المفتاحية : التنمية البشرية – التنمية المجتمعية – التعليم العالي – الموارد البشرية – اعتبارات التنمية

مقدمة:

يؤثر التعليم العالي في مشاريع التنمية و التطوير بما يوفره من كفاءات بشرية قادرة على تدوير آليات العمل وعجلة التنمية ،ومواكبة مستجدات الحركية العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيئتين المحلية والعالمية. وفي الوقت الذي

تشتد روابطه بالسياسات التنموية وواقعها الاجتماعي في العالم الصناعي المتقدم نجدها بالعالمين العربي والإسلامي ضعيفة لا تلبي حاجات المجتمع ولا تواكب طبيعتهما المتطورة، لغياب الإستراتيجيات المتكاملة لتطويع السياسات التعليمية والتكوينية لمتطلبات تنمية المجتمعات المحلية، وارتكاز العلاقة بينهما لردود فعل واستجابات مرحلية آنية تعجز عن استيعاب حاجات مجتمعاتنا النامية.

لقد ولدت مشاريع التنمية الطموحة بالعالم الإسلامي حاجة ماسة لتبني رؤى واستراتيجيات مغايرة لما ساد منذ منتصف القرن الماضي وانحصر في " تلبية الاحتياجات الآنية لسوق العمل" بشكلها القاصر الذي ظل يمارس / استراتيجيات / تحقق مقتضى الإيمان بكون التعليم العالي قاطرة التنمية والتغيير، وكونه الكفيل بمرافقة المطالب المرصودة للتنمية من خلال العمل على التفكير في إخضاعه لمنطق توفير الكفاءات البشرية المؤهلة وتنشيط حركة البحث العلمي المبنية على احتياجات الوضع في البيئة المحلية.

يقوم النظام التعليمي بهدف مواكبة مشاريع التنمية القطرية لكل بلد على مبدأ التخطيط لتأهيل الثروة البشرية وإطلاق طاقاتها الإبداعية والابتكارية اعتمادا على سياسات وإجراءات استشراف للمستقبل من شأنها الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية الموصوفة للبشر وأوضاعهم المادية والمعنوية.

و منذ بدايات الألفية الثالثة يواجه العالمين العربي والإسلامي تحدياتٍ شديدة الخطورة قد تقوض كياناتها السياسية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتهدد تماسكها الاجتماعي والثقافي، كما تبين مؤخرا خطورتها على العلاقات البينية ثنائيا وجماعيا فيما بينها، بشكل أضعف علاقاتها التكاملية، فبات بعضها يعاني

من أوضاع الصراع والنزاع أو الحصار الاقتصادي والسياسي وغيره، وأصيبت في ذلك أنظمتها التعليمية كغيرها.

في ظل هذا الوضع لم يعد مهما اهتمام عدد من الدول الإسلامية بوضع رؤاها التنموية الوطنية المستقبلية ممتدة تخطيطا لسنوات بعيدة لتحقيق أهداف التنمية الضرورية محليا كما هو متفق عليها دوليا ما لم تستقر أوضاعها السياسية محليا و إقليميا، وتستقر علاقاتها الاقتصادية تكامليا في ما بينها، واجتماعيا في عقود شراكة بين شرائح مجتمعاتها المدنية.

لقد قامت تلك الرؤى في الجزء الأهم منها على استشراف مستقبل واعد للتعليم الجامعي، واهتمت بسياسات تأهيل القوى البشرية وتطوير نظم العمالة والتشغيل والإنتاج بمعايير دولية تنافسية بشكل يتوافق و مستلزمات ولوج مجتمعات المعرفة المعاصرة، الأمر الذي يساعد إن تحقق على تجاوز حالة التردي الراهنة إلى وضع أحسن مأمولا ، لكنها تهمل في الوقت ذاته عناصر التماسك الاجتماعي ومقومات السلم والأمن الأمر الذي يهدد كياناتها بالصراعات والهزات العنيفة كما هو واقع الحال.

الإطار النظري :

تكمن أهمية الدراسة المقترحة في الكشف عن موقع التعليم الجامعي في الاستراتيجيات والمشاريع التنموية بالوطن الإسلامي عموما، ومدى ملاءمة سياساته لخدمة أهداف التنمية في الفضاءات المحلية والإقليمية والدولية ، ثم معرفة مدى ارتباطها بحاجات المجتمعات والبيئات المحلية في ظل الوضع الراهن ومسايرتها لأهداف الاستقرار والتطور و إعداد وتأهيل القوى البشرية في مختلف

المجالات، والتناغم مع متغيرات العصر العلمية والمهنية والتكنولوجية المميزة لمجتمع المعرفة واقتصادها.

موضوعات الدارسة:

1 – أزمة المنطقة، ومشكلات التعليم العالي .

2 – السياسات السكانية ومنظومة التعليم العالي.

3 – توسع التعليم العالي بالمنطقة .

4 – موقف التعليم العالي من سوق العمل.

5- حالة التعليم العالي في ظل الأوضاع المضطربة .

7- الوضع المستقبلي كما ترسمه التوقعات.

8- مخاطر وعقبات على طريق التنمية .

9- مؤسسات التعليم العالي ونقاط الظل .

10- ربط التعليم العالي بأهداف التنمية والاستقرار.

11- التخطيط للمستقبل : التعليم العالي و كماشة التنمية والسلم الاجتماعي.

12- قواعد توثيق العلاقة بين التعليم والتنمية.

13- التعليم العالي في الآفاق المستقبلية (إطار التحسين)

14- ربط التعليم العالي بالتنمية : من أين نبدأ ؟

أزمة المنطقة ، ومشكلات التعليم العالي :

لا يزال التعليم العنصر الأبرز للتقدم البشري ولانجازات الإنسان في عمارته للأرض وتحسين عوامل نجاح وجوده عليها على مدار التاريخ ، كما تأكد وجوبه لكل تنمية وتطور معقودتان على العنصر البشري المؤهل بدنيا ومعرفيا وسلوكيا لإدارة دواليب الإنتاج والعمل في القطاعات الاقتصادية والعلمية والثقافية

والاجتماعية ، التي ترتهن النهضة بمفهومها المعاصر والمستقبلي القائمة على العلم والتكنولوجيا والرامية لإحداث التغيير المنشود على مستوى الفرد والجماعة.

لقد أحدث التراكم المعرفي المتسارع ، والتقدم الهائل في ميدان استخدام الآلة وتكنولوجيا المعلومات تسارعا رهيبا ومتسارعا في مفهوم المهن والوظائف وأشكال العمل ومواقعها والكفاءات المطلوبة لأدائها، وينتظر أن يظل الأمر كذلك ويتزايد لتكون الغلبة في معركة الحياة وأسواق العمل وساحات الإنتاج لمن يمتلك ناصية المعرفة والعلم وحسن استخدام التكنولوجيا وتثبيت دعائم السلم والاستقرار، والتمكن من ثورة المعلوماتية ووسائطها المتطورة باستمرار.

وبالرغم من بقاء بعض المهن والأعمال والوظائف السابقة بمسمياتها المعروفة طويلا إلا أن طبيعة الحياة المعاصرة فرضت نمطا جديدا من المعارف والكفاءات والمهارات المطلوبة لأدائها ارتبطت إلى حد بعيد بمستويات عالية من التكوين والتدريب و العلم، فضلا على أن الكثير مما كان معروفا منها ومن أدواتها صارت في خبر كان ، وقامت على أنقاضها صورا وأنواعا أخرى تغطي نسبة عالية مما كان معروفا في فترة وجيزة ومن المنتظر أن يتسارع أمر التجديد والتطوير والتغير في الموضوع لترتبط كلية بالمعرفة والعلم ومنتجاتهما.

إن من أخطر ما يواجه المجتمعات النامية ومنها الاسلامية على وجه الخصوص مشكلة تأمين أمنها الغذائي والاقتصادي وتثبيت استقرارها الاجتماعي و السياسي، وأصعب ما يواجه أنظمتها ويهدد كياناتها مشكلة التنافس على الإنتاج والأسواق ، المرتبطة بالنوعية والجودة، وارتباط المنتج بعناصر القبول التي ترتبط هي الأخرى بالإبداع والابتكار شكلا وجوهرا بصورة تجعل من أنظمتها التعليمية

المسؤول المباشر لتخطي هذه العقبة وإعداد البيئة الكفيلة لرعاية الموهبة وتنمية روح الابتكار وتقوية عوامل المنافسة.

لذلك لا يمكن تجاوز العلاقة بين أنظمة التعليم العالي الموكول إليها مهمة التعليم والتكوين والإعداد للموارد البشرية المطلوبة بالتنمية الشاملة، وهي العلاقة الأكثر لفتا للانتباه في أهميتها وقوة تأثيرها في الحياة العامة للمجتمعات المعاصرة، ولأن العلاقة المذكورة في معظم البلاد الاسلامية لم تكن بالشدة والقوة المطلوبة في استجاباتها لحاجات التنمية البشرية ومن ثمة الاقتصادية والاجتماعية وحتى ثقافيا،فقد أدت مشكلات التخلف والأمية والبطالة، وبطء تنفيذ المشاريع التنموية وسوء أداء المؤسسات، وارتهان الحاجات للغرب المتقدم، وتكلفة ذلك كله ماديا ومعنويا،...إلى النظر لمنظومة التعليم نظرة المخلص الوحيد، فطالها الكثير من التجديدات والتطوير في كامل البلاد الاسلامية على تفاوت في السياسات والممارسات والإمكانيات ، نجح بعضها إلى حد ما، وفشل البعض الآخر في ربطها بأهداف التنمية ومشاريعها.

في هذا الوضع أحاطت بالمنطقة الكثير من المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية مست مجالات التنمية جميعها وجعلت إخفاقها حتميا، فأضعفت استقلالية القرار السيادي، وارتهنت الأوطان غذائيا وامنيا على وجه الخصوص لمحاور ومواقع قوى خارجية تقدم مصالحها، وكانت نقطة الخلاص التي ارتكزت عليها بعض الإصلاحات والرؤى المهمة ضرورة التخطيط المتكامل لتجاوز العقبات بمفهوم شامل يجعل الخطر واحدا والتنمية شاملة.

إن ما يعيق مسألة التكامل والتخطيط المشترك لتجاوز مشكلات التنمية المتشابهة تقريبا بالمنطقة الاسلامية والتخطيط لتعليم عالي متناغم ومساير

لحاجات المنطقة وضرورات التنمية هو حالة الفرقة والتشرذم والصراع، ثم التدافع على استرضاء السيد المتمكن" الغرب "، بشكل افقد كل تنسيق ظاهر من محتواه الفعلي، بل أوصل المنطقة حد الحصار والقطع النهائي لعلاقات الأوطان ببعضها البعض والفصل بين شعوبها، في الوقت الذي كان مؤملا التنسيق بينها وتحقيق التناغم في الرؤى والأهداف والوسائل للخروج من عنق الزجاجة، وخلق أنظمة تعليمية واقتصادية متكاملة مترابطة تستفيد من تجميع الإمكانيات والموارد،للحد من تراجع معدلات التنمية ورفعها، واستيعاب الطاقات البشرية الهائلة في أسواق عمل منتج، يحقق خفض البطالة ومحاربة الفقر، عبر محاربة الجهل والقضاء على الأمية وتجويد التعليم وتطويره وفتحه على كل فئات المجتمع ليرتفع بمستواه للمؤشرات الدولية المعمول بها، وبسهم في إيصال معدلات النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي والتنمية البشرية إلى ما يقارب مثيلاتها في الدول المتطورة.

وليس أفضل من التعليم العالي والجامعي ونظام التكوين والتدريب والتأهيل لتنسيق الجهود القطرية والإقليمية ، لبناء نسق تنموي متكامل للعمل المشترك بهدف تحقيق المشاريع التنموية المرصودة في الأجلين القريب والبعيد ، ومن ثمة الوصول إلى حالة الاستقرار والأمن الداخلي الممهد للتماسك ومجابهة تحديات الفرقة والأمن الخارجي .

يتميز الوضع القائم بعدة مؤشرات تستدعي العجالة في تقدير الحلول الممكنة للخروج من حالة التأزم أبرزها:

- **السياسات السكانية ومنظومة التعليم العالي:**

أشارت تقارير المنظمات المعنية بالتنمية البشرية والسكانية إلى اضطراب شديد في معدلات الزيادة السكانية بالمنطقة العربية على سبيل المثال للحالة الإسلامية عموما ، يميزه ارتفاعا ملحوظا لعدد السكان الذي سيبلغ 340 مليون في حدود سنة 2014 بمعدل نمو سكاني يقارب 6 %، يتركز معظمهم بالمناطق الحضرية بما يشكل ضغطا هائلا على معدلات التنمية، ويفرغ المناطق الريفية من الأيدي العاملة بهجرات اختيارية يحكمها البحث عن العمل والتعليم والسكن، وهجرات قسرية سببتها الصراعات والنزاعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وهي صور تهدد معدلات النمو ومستوى المعيشة (م ع ت،2010:16).

وحيث أن الزيادة السكانية وطفرة معدلات النمو السكاني في النصف الثاني من القرن العشرين بما ميزها من قوة شبابية هائلة وارتفاع متوسط العمر بفعل تحسن الأوضاع المادية لقطاع واسع من السكان لم ترافقه سياسة ناجعة للتعليم والقضاء على الأمية في عموم البلاد الإسلامية ، فقد ولد ذلك كله ضغطا رهيبا على المشاريع التنموية التي خنقتها حاجات البنية التحتية المتعاظمة وعلى الأنظمة التعليمية التي أخفقت في تجويد التعليم تحت وطأة التوسع الأفقي وتضخم كتلة المقبلين على التعليم وتزايد أعداد الخريجين الذين لم تحسن السياسات التعليمية إعدادهم لسوق العمل وأخفقت السياسات التنموية في استغلال قواهم العملية، الشيء الذي أثر سلبا على معدلات الرفاه وتحسين مستوى المعيشة لقطاع واسع من السكان.

-توسع التعليم العالي بالمنطقة:

يعتبر معدل الالتحاق بالتعليم واحدا من أهم مؤشرات دراسة السياسة التعليمية وهو بالمنطقة العربية مشابها لما هو الحال عليه في البلاد الإسلامية ،

واحدا من التحديات التي رافقت الارتفاع المتعاظم للكتلة السكانية التي ستبلغ بالمنطقة العربية بعد حوالي 10 **سنوات** قرابة 450 مليون نسمة (الاسكوا،2010: 20)، ومن المنتظر أن يتضاعف عدد الملتحقين بالجامعات بنسبة تفوق 100 %، إذ بلغت أعداد الطلاب بالجامعات (العربية) أكثر من 8 ملايين طالب في نهاية 2013، شجعتهم سياسات القبول المفتوحة ونظام التعليم المجاني التي فتحت الباب واسعا ,وأفرزت توسعا في الجامعات والتخصصات في محاولة لمسايرة الوضع المحلي والعالمي القائم، وتحت وطأة الحاجات التنموية.

إلا أن هذا التوسع رافقته حالة تردي عام في النوعية وتدني مستويات جودة التعليم، وعدم كفاءة الخريجين بصورة أثرت على الإنتاج والتنمية، وأفشلت أهدافهما.

وبرغم ارتفاع مستوى نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي بالمنطقة التي تجاوزت حدود 24 %، وارتفاع عدد الجامعات ليصل حد 450 جامعة بحلول سنة 2013 بتضاعف تجاوزت نسبته 45 % خلال النصف الثاني من القرن العشرين والعشرية الأولى من القرن الحالي ، فإن الدول العربية مجتمعة تبقى دون المؤشرات العالمية في مستويات القيد والإلحاق بالتعليم الجامعي بفعل تأثيرات الرسوب والتسرب وظروف الحاجة والفقر التي تدفع بأعداد عالية من الشباب لمغادرة قاعات الدراسة والالتحاق بأسواق العمل الفرعية من دون قدرة النظم التعليمية على إعدادهم وتدريبهم وتزويدهم بالكفاءات والمهارات المطلوبة، وبالتالي فإن معظمها يقع دون المستوى المطلوب في مؤشرات التنمية البشرية التي ترصدها تقارير المنظمات والهيئات الدولية المختصة.

جدول المؤشرات الديموغرافية المتوقعة لفئة الشباب بين سني 15-24 ببعض الدول العربية لسنة 2025

البلد	% الشباب المتوقعة عام 2025	%من سيكونون في سن العمل	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث
الجزائر	6468	34	43	46
البحرين	132	22	17	27
مصر	17862	34	25	40
الأردن	1462	33	28	50
الكويت	559	21	16	8
لبنان	634	29	24	14
المغرب	6673	32	17	16
قطر	148	18	8	30
السعودية	6475	31	25	39
سوريا	5176	38	16	36
تونس	1614	31	31	29
الإمارات	907	23	6	6

المصدر : المكتب المرجعي للسكان في الشرق الوسط وشمال إفريقيا2007 ، بتصرف.

ملاحظة: تم استبعاد بعض الدول لعدم اكتمال البيانات من المصدر

توضح قراءة المؤشرات في الجدول أعلاه أن مؤشر البطالة سيكون مرتفعا بين السكان الشباب بحسب التوقعات إذا ما ظلت السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية تنحوا المنحى ذاته بالمنطقة العربية خاصة بين الشباب الذين يمثلون قوة العمل الفاعلة، وستكون النسبة بين الإناث مرتفعة أكثر في دلالة على منحى تعليمي متحيز في كثير من المناطق بفعل ظروف اجتماعية وثقافية وأوضاع سياسية، وبفعل تحيزات اقتصادية وتعليمية تربوية.

كما تشكل معدلات الخصوبة المرتفعة عاملا مهما في التأثير على التركيبة السكانية لتمثل فئة الشباب نسبة مرتفعة تقدر بحوالي 20 % بالمنطقة العربية على العموم، وهي الشريحة المؤهلة للالتحاق بمقاعد الدراسة بمؤسسات التعليم العالي، وبسوق العمل، مما يجعلها عاملا مهما في السياسات التنموية ورافدا لها إذا ما أحسن التخطيط لإعدادها واستغلالها للدفع بمؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية نحو المعدلات الدولية المعروفة، والتي تشكل ضغطا هائلا

على واضعي القرار وصانعي السياسات التنموية بالوطن العربي تفرض عليهم ربط منظومة التعليم وخاصة العالي منه بأهداف التنمية ربطا سليما عمليا يحقق إشباع الحاجات المحلية، ويساير النوعية الدولية ويمكن أسواق العمل من استيعاب العدد الهائل من الخريجين، شريطة ارتفاع مستوى تأهيلهم وتكوينهم وإعدادهم لحاجات التنمية بغية الحد من معدلات البطالة التي تقدرها منظمة العمل الدولية بما يقارب 30% حتى عام 2025 بالمنطقة العربية (ب إ أم،2010 :68).

لا شك أن مؤشرات جودة الحياة و الرفاه الاجتماعي والإنساني بالمنطقة العربية عموما وفي أغلب البلاد الإسلامية لا يزال تحت وطأة ظروف متنوعة دون المستوى المطلوب بالرغم من الإصلاحات المتكررة والجهود الرامية للرفع منهما بتبني مشاريع تنموية طموحة في كثير من البلدان، وباستعراض معدلات المؤشرات الدولية المعنية بموضوع التنمية البشرية كمعدل العمر، وفرص التعليم، ومستوى المعيشة التي تمثل دليلا على مؤشرات اقتصادية بحتة ترتبط بالناتج الإجمالي المحلي (ب إ أ م م، 2010 :68)، يؤدي في النهاية إلى الاعتقاد بفشل المخططات التنموية بالوطن العربي عموما في تحقيق أهداف التنمية ما عدا في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والموارد المادية المرتفعة كقطر والكويت...ويشير لضرورة زيادة الاهتمام بالتخطيط والإنفاق على الموضوعات المذكورة، وتجنب مصادر الضغط على الثروة المحلية بافتعال النزاعات والحروب واللجوء للإنفاق العسكري الذي يستهلك الجزء الأعظم من الناتج المحلي بمجمل المنطقة العربية، تحت تأثير الصراعات والقلاقل التي تحدث في المنطقة عموما وتستمر الأنظمة في تغذيتها برغم آثارها السلبية على المخططات التنموية ومشاريعها المحلية والإقليمية.

موقف التعليم العالي من سوق العمل

أضحى الاستثمار في التعليم سياسة اقتصادية ناجحة تجلب عائدا ضخما بما توفره لسوق العمل من كفاءات وطاقات بشرية مؤهلة لتدوير دواليب التنمية وتحقيق أهدافها، وتفطن المجتمع الدولي لذلك فقامت أنظمته التعليمية بضخ

استثمارات هائلة بهدف التوسع الكمي والكيفي، كما ربطته بحاجات السوق للعقول المفكرة والأيدي الماهرة، واحتدم التنافس فيما بين الأسواق على القدرات البشرية المؤهلة زادت به حركة تنقل القوة العاملة بين الأسواق ونشطت هجرتها نحو الجذابة منها ونحو المناطق الأكثر استقرارا ورفاهية، الأمر الذي ضغط سلبا على المنطقة العربية وأفقدها الجزء الأكبر من الأيدي العاملة المدربة لافتقارها لعوامل الجذب المذكورة أعلاه، ولضعف السياسات التنموية في ربط مخرجات التعليم العالي بأهداف التنمية بشريا وماديا، حيث لا يزال اقتصاد المعرفة بها يقوم على قواعد الاستهلاك بدل الإنتاج، ولا يزال التعليم يفشل في العناية بالقدرات العقلية للخريجين ليوفر مناخا آمنا وملائما للإبداع والابتكار وإطلاق الحرية للطاقات البشرية في مجال العمل والاستثمار وخلق فرص النجاح وهو العائد الأكثر أهمية من الاستثمار في التعليم.

لقد أشار تقرير المعهد العربي للتخطيط إلى ذلك بالقول بأن "عملية جعل النمو الاقتصادي غنيا بالتشغيل لابد أن تمر حتما بنقل الطلب علي العمالة من القطاعات التقليدية إلي قطاعات حديثة، قائمة علي تعميق العملية الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات، وبنظم حديثة قائمة علي مؤسسات سوق العمل الداعمة للعمالة، و إحداث نظام تدريبي متطور يتماشى مع متطلبات سوق العمل "(م ع ت،2010 :54)، مقررا في الوقت ذاته انخفاض الكفاءة الخارجية للنظم التعليمية بالمنطقة العربية، وانخفاض كفاءة الخريجين ومردودية القوة العاملة وإنتاجيتها لعدم توافقها مع حاجات التنمية المستجدة وضعف مساهمتها في خلق الثروة بالرغم من التوسع الكمي الملاحظ وزيادة نسب الالتحاق بالجامعات وهي ليست بالضرورة عوامل نجاح للتنمية البشرية أو المادية ما لم يرافقها تخطيط جيد للنوعية يستجيب لظروف وحاجات المنطقة، والعمل على حل مشكلات سوء توافق خريجي " التعليم الجامعي ومستوي تأهيلهم مع متطلبات سوق العمل من الخبرات والمهارات والمعارف" (م ع ت،2010 :54).

لقد أدت السياسات الاقتصادية التي يغلب عليها طابع الاستهلاك بدل الإنتاج إلى انخفاض معدلات العمل، وضآلة معدلات رأس المال المتأتي من الإنتاج ولم

يتجاوز خلال نصف القرن الماضي حاجز 1,5 % إلا قليلا (م ع ت، 2010 :16)،الأمر الذي يحث بقوة على حسن تدبير رأس المال البشري وحسن إدارة موضوع الاعتماد عليه في مجال إنجاح الخطط التنموية، وذلك لا يتأتى إلا من خلال سياسات تعليمية تقوم على تخطيط الإعداد والتكوين وترشيد ملمح خريجي الجامعات العربية بما يتوافق وحاجات التنمية الآنية والمستقبلية، الضاغطة باتجاه توفير المهارات والقدرات والكفاءات البشرية من العقول والأيدي الماهرة.

إن من شان ذلك فيما لو تم بشكل سليم أن يزيد من معدلات الإنتاج ويرفع مؤشرات الدخل و الرفاه، ويزيد بالتالي من نصيب الفرد من عوائد الناتج القومي، ولن يتحقق ذلك ما دامت السياسات التنموية والتعليمية تقع تحت ضغوط الصراعات والنزاعات التي تأخذ في الغالب أشكالا عنيفة تدفع للهجرات والتشرد والحرمان لقطاع واسع من القوة السكانية، وما دامت مرتهنة لما تجلبه المواد الأولية التي يتحكم فيها منطق العرض والطلب وتسوق بأسعار رخيصة غالبا ليعاد استيراد مشتقاتها بأضعاف ذلك، ويرفع من فاتورة الاستيراد الضخمة أصلا.

لم يكد نصيب الفرد بالمنطقة العربية من الناتج الإجمالي يصل حد 5آلاف دولار بحسب التقارير الدولية، وهو في عمومه أقل من المتوسط العالمي بنسبة تصل حدود 40 % (الاسكوا،2010 :49)، في مؤشر واضع لضعف السياسات التعليمية في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وضعف السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاه المنشود منا تسطره الخطط التنموية، في الوقت الذي يتأكد فيه أن من شأن السياسات التعليمية الرشيدة أن تحقق عائدا اقتصاديا مهما، وأن ترفع من معدلات النمو التي تنعكس إيجابا على الدخل المجتمعي والدخول الفردية لأبناء المنطقة، وهي أسباب تدعو صانعي القرار والمخططين للبرامج التنموية لإلى تعظيم دور التعليم العالي وربطه بأهداف التنمية ربطا علميا صحيحا يحقق عائدا مضافا للإنتاج الذي ،" يحتاج لتوافر مهارات وخبرات عالية تتمثل في القوى العاملة التي يوفرها التعليم العالي المتميز" (J & Erie J .(Reiffers.2003

لقد حققت المنطقة العربية قفزة في معدلات التحاق بالتعليم العالي بلغت عام 2011 نسبة24,1 % وبالرغم من الجهود المبذولة لبلوغها إلا أنها تبقى دون المستويات العالمية المقدرة ب 28,7 % كما ولم تبلغ بها نسبة الإنفاق على التعليم المعدلات العالمية المعروفة التي تقف عند حدود 5 % من الناتج المحلي إذ لم يصل إنفاق المنطقة حدود 4% وبسبب ذلك ينخفض مفعول التعليم العالي على الأهداف التنموية، ويضعف دوره في الخطط التنموية، بانخفاض الإنفاق على البحث العلمي وعلى مخصصات التطوير المعرفي والتكنولوجي الرامية إلى إرقاد المشاريع التنموية بالأفكار والقدرات البشرية المؤهلة لقيادة قاطرة التنمية.

إن ما تخصصه المنطقة العربية من ناتجها القومي لموضوعات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في عصر مجتمعات المعرفة لم يتجاوز حدود 0,4 %، وهو موضوع بالغ الأهمية والحساسية، لتترتب به ذيل القائمة قياسا بدول متقدمة وأخرى نامية، وهي مؤشرات ضعيفة إذا ما قورنت بحجم المخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة التي تزخر بعوامل الاهتزاز وعدم الاستقرار، وليس بديلا عن ضمان تعليم عالي الجودة والإنفاق عليه وعلى البحث العلمي ركيزة أساسية لولوج عالم اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على "عوامل متنوعة منها تجهيزات المال و التغيرات التنظيمية و تعلم مهارات جديدة، وتتأثر الإنتاجية علي مستوي الفرد بعوامل مثل الصحة والتعليم والتدريب و المهارات الأساسية والخبرة...وعوامل أخرى علي المستوي الوطني مثل سياسات الاقتصاد الكلي والمنافسة واستراتيجيات النمو الاقتصادي وسياسات الحفاظ على بيئة أعمال مستدامة والاستثمار في البنية الأساسية والتعليم" (م ع د،2008: 2)، ومثل ذلك لا يتحقق فعليا إلا بربط السياسات التعليمية والتكوينية ربطا تاما بخطط ومشاريع التنمية في أبعادها الكلية.

حالة التعليم العالي في ظل الأوضاع المضطربة بالمنطقة العربية:

أدت تعقيدات الوضع العربي امنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، المتأثر بالحروب والنزاعات إلى نزوح واسع وهجرات سكانية مرتفعة خاصة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وما ميز الفترة الحالية وتأثرت بها قطاعات واسعة من

السكان خاصة منها الفئات الضعيفة بما فيها فئة الشباب من الجنسين حيث بلغ عدد المغادرين للمنطقة حوالي 22 مليون بنسبة شباب ستقارب 15 % بنهاية سنة 2013، في الوقت الذي استقبلت فيه المنطقة مهاجرين من دول أخرى بلغت نسبتهم حوالي 8,5 % (الاسكوا،2011: 1)، وأثرت أسباب النزوح المختلفة على نوعية التعليم وجودته بما فيها منظومة التعليم العالي، كما أثرت على البنى الاقتصادية والاجتماعية وعلى السياسات التنموية وبشكل لافت منذ بدايات الألفية الجديدة، التي استفحلت فيها النزاعات المسلحة وعوامل الحصار والعزل والصراع.

وتشكل ظاهرة هجرة الشباب تحت وطأة الظروف السيئة المحيطة بالمنطقة العربية بدافع التكوين والتعليم أو العمل مشكلة شديدة التعقيد بسبب إفرازاتها السلبية على مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية، تدفع باتجاه وضع سياسات تعليمية عاجلة للوقاية والحماية بهدف التقليل من عوامل هدم وإضعاف التنمية المنشودة وتقرير الخسائر إلى حين استتباب الوضع، إذ تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن "حجم الطلاب المتنقلين بين الدول لأجل التعليم بالمنطقة العربية وصل في عام 2010 م إلي 219389 طالبا، يشكل الطلاب العرب منهم قرابة 21 %، في الوقت الذي كان يدرس خارج المنطقة من الطلاب العرب بنفس السنة نحو 249277طالبا شكلوا نحو 7% من الطلاب المتنقلين دوليا " (الاسكوا،2011: 6).وبالرغم من ان مؤشر التنقل في الظروف العادية يعد مقبولا ومهما لمساعدته في توفير الخبرة اللازمة وتبادلها، وتوفير التجربة الضرورية للتنسيق بين مؤسسات التعليم، إلا انه وفي الحالات القاهرة وغير المخطط لها يمثل عبئا ثقيلا على النظم التعليمية وعلى الخطط التنموية التي تعجز في الغالب عن ترك هامش مريح لاستيعاب الحالات والأوضاع الطارئة.

وتعاني حركة الهجرة لأسباب التعليم والدراسة سواء تلك المنظمة في شكل بعثات علمية وتعاون بين الدول، آو الفردية والجماعية الاختيارية منها و القسرية، من هدر كبير في الكفاءات البشرية المؤهلة خاصة في التخصصات العلمية والتكنولوجية الحديثة التي تشكل الرافد الأهم لخطط التنمية، إذ

يضطر جزء كبير منها للبقاء في دول الدراسة كأمريكا الشمالية وأوروبا حيث عوامل الجذب المؤثرة بأوضاعها المريحة ماديا، واستعمال دول الاستقبال واللجوء لسياسات مبنية على إغراء العقول وجذبها.

تشير الإحصاءات الخاصة بالعام 2006م إلى ما يلي : " بلغ عدد المهاجرين العرب من ذوي التحصيل العلمي العالي إلي بلدان منطقة التعاون والتنمية حوالي 1,399,055فردا، ويتضاعف

هذا العدد إذا أضفنا المهاجرين إلي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا" (الاسكوا،2011)، و بذلك تشكل هجرة العقول التحدي الأكبر أمام النظم التعليمية والمخططات التنموية في البلاد العربية عامة، وفي بعضها في الآونة الأخيرة على وجه الخصوص كسوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان وغيرها....تحديا يفاقم حدة الإخفاقات العلمية والاقتصادية والتنموية، ويفرز أوضاعا صعبة لإعادة الإدماج بشكل " يجعل من إعادة دمج الشباب العربي المؤهلين علميا في عمليات التنمية المستدامة العربية مهمة غاية في الحيوية، خاصة أن الفئة الشبابية تمثل نحو خمس إجمالي سكان المنطقة العربية وأساس قوة العمل بها ومكمن آمالها في التغيير للأفضل " (الاسكوا،2009).

يشي الاستعراض السابق لبعض محددات الحالة العربية الراهنة بجملة من الحقائق منها على وجه الخصوص:

1-هشاشة الوضع التنموي الذي عجزت عن تحسين مؤشراته معظم الخطط التنموية بالبلاد العربية. وعدم وصول معدلات التنمية إلى المستوى المأمول برغم رصد الكثير من الدول العربية الغنية لميزانيات ضخمة لبلوغ أهدافها التنموية. ويعود السبب الأساس في ذلك لإخفاق السياسات التعليمية في تحسين الوضع وافتقارها للتخطيط الملائم والتنسيق بين القطاعات المختلفة والمشاريع التنموية المحلية والإقليمية بشكل يجعلها خادمة للتنمية وخاضعة لها.

2–غياب الاستقرار السياسي كما في حالات بعض الدول المغاربية كتونس وليبيا ومصر وبعض الدول العربية الأخرى كالعراق وسوريا واليمن والسودان وغيرها...وتأثير الصراعات السياسية التي أفضت في كل الحالات تقريبا إلى

صراعات مسلحة قسمت المجتمع. وهدمت منظومة القيم فيه. ومزقت روابط الاجتماع والتآلف والتماسك. أثرت حتى على وحدة الوطن وسلامة أراضيه. كما في حالة السودان والعراق وسوريا. أو أفضت إلى محاولات عزل وخنق وحصار بعض الدول كما في الحالة الخليجية ووضع قطر مع جيرانها. سببها بذلك حالات الحصار الدولي التي أنهكن بعض الدول العربية لسنوات طوال مثل حالة السودان والعراق وليبيا سابقا. او حالة الحصار التي يخضع لها قطاع غزة بفلسطين منذ سنوات طويلة. وهي كلها حالات تأثرت بها النظم التعليمية بشكل كبير أثرت حتى على توسعها الكمي فضلا عن نوعيتها وجودتها.

3–تردي الوضع الاجتماعي الذي تأثر بعدم القدرة على استيعاب التعليم لكل مستحقيه، وعدم قدرة أسواق العمل على توفير الفرص العادلة واستيعاب القوى العاملة المتدفقة على سوق العمل، وبسبب قلة المخصصات التمويلية للتعليم الذي غلبت فيه نزعة الكم على الكيف ولدت حالة إحباط جماعي لضعف القدرة على الانخراط في عالم المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وضعف إمكانيات التعايش مع اقتصاديات المعرفة إنتاجا لا استهلاكا،مما جعل من التعليم العالي سببا في ظهور طبقية جديدة بالمجتمع العربي تضعف الفئات الأكثر هشاشة بدل أن تعينها على البقاء ضمن دائرة الفعل بعيدا عن التهميش الاجتماعي، وتمكنها من الرفاه والرخاء الذي يرسم لها في الخطط التنموية ومشاريعها.

الوضع المستقبلي كما ترسمه التوقعات :

سيظل التعليم الرافد القوي لخدمة المشاريع التنموية في العالم أجمع، وفي الحالة العربية سيكون المحرك الأقوى لبعث تنمية طموحة وبناء سياسات تطويرية قائمة على البشر بدل الحجر، وقد اتفقت معظم الدول العربية تقريبا على تخطيط نماذج لمشاريع تنموية طموحة تستهدف بعضها آفاقا بعيدة تمتد لسنوات طويلة كما هو الحال في السعودية وقطر حيث تحدد لآفاق 2030 كنقطة مستهدفة بالتخطيط الشامل، تقوم على أساس الاستفادة القصوى من التخطيط التعليمي ومن القدرات البشرية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، التي

لا يعوقها فعليا سوى حالات الاضطرابات السياسية والأمنية وضعف ارتباط منظومة التعليم والتكوين بالخطط التنموية الشاملة.

إن مما يدعم فرص النجاح المتوقع للخطط التنموية المرسومة ما تزخر به البلاد العربية من عوامل قوة تسند مشاريعها التنموية، ويأتي على رأس العوامل المادية الضامنة لهذا النجاح توفر الثروة المادية حتى الآفاق المرسومة وعلى رأسها :

أ-ثروة بترولية وطاقوية لا تزال المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي تمثل احتياطيا عالميا تقدر نسبته بحوالي 80 %، ومناخا زراعيا ملائما لم يستغل بعد إلا بنسبة لم تتجاوز 25 % من قدراته الفعلية، وهي عوامل تمكن من الاستثمار الفعلي لتوسيع قاعدة التعليم الجامعي وتنويع تخصصاته، وتجويد مخرجاته، وبعث حركة البحث العلمي المنتج والفاعل.

ب-طاقات بشرية شابة تمكن فيما لو استغلت وأحسن تكوينها وتدريبها من الوصول بخطط التنمية إلى أهدافها المأمولة

ج- رصيدا فكريا وثقافيا يمثل رأس مال تاريخي يدفع باتجاه تفعيل الدور الحضاري والإنساني للمنطقة

د- مخزونا بشريا ملائما من الطاقات الفكرية المؤهلة المتراكمة في الداخل والخارج تمثل ثروة بشرية معدة للانطلاق في مشاريع التنمية تحتاج لتنظيم مؤسساتي وتجميع جهودها لاستغلالها بالصورة الملائمة.

هـ-كما تمثل الكتلة السكانية المنتظرة بالمنطقة خلال العقدين القادمين وجها آخر للقوة التي يمكن استغلالها حيث سيصل كما هو متوقع " سكان العالم العربي في عام 2030 إلى حوالي 450 مليون نسمة، ليصل عدد الطلاب بالتعليم العالي إلى حوالي 9ملايين، بحاجة إلى ما يقارب300 ألف أستاذ، لتكون الحاجة في حدود 114 ألف عضو هيئة تدريس من حملة الدكتوراه خلال العقدين القادمين، بمعدل 5700 عضو سنويا، وذلك فقط للحفاظ على الوضع القائم. أما رفع نسبة أعضاء هيئة

التدريس إلى الطلبة لتصل المعدل الدولي المطلوب وهو 1 إلى 20 حتى ذلك التاريخ، فإنه يتطلب تأهيل 9000 أستاذ سنويا،وذلك يتطلب استثمارا قدره 500

مليون دولار سنويا" (بدران،2011: 27)، الأمر الذي يستدعي حشد طاقات مهمة، وتفعيل التخطيط وترشيد السياسات التعليمية والتنموية.

و- توفر التمويل اللازم للتوفير بنية تحية للتعليم العالي ملائمة لاستيعاب التوقعات من إعداد الطلبة ومستحقيه من الجنسين.

ي- امتلاك عوامل الوحدة والتنسيق وتكاتف الجهود من لغة وتواصل جغرافي وتاريخ ثقافي وحصاري مشترك، ووجود الإرادة لذلك لدى قطاع واسع من الكتلة البشرية المشكلة للسكان.

لا- نزوع الأقليات العرقية بالوطن العربي نحو الاندماج الكامل في الحفاظ على التكامل الثقافي واللغوي، وتوحد المصير والأهداف.

مخاطر وعقبات على طريق التنمية :

طريق التنمية بالوطن العربي ليس مفروشا بالورود ولا سهل المسالك ، وتعترض التنمية بالمنطقة مجموعة مطباة وعوائق تستدعي التخطيط الجيد لتجاوزها ومن جملتها :

-ان النظام التعليمي برمته يواجه ظواهر الانقطاع والتسرب والهجرة الشبابية في الداخل ونحو الخارج إما بسبب عدم القدرة على مواصلة التكوين، أو بسبب طلبه في البلدان المتقدمة وفي تخصصات تعجز الجامعات العربية عن توفيرها، وهنا لا بد من التدخل لوضع السياسات الملائمة للتنسيق والتكامل بين القطار العربية للحد من الآثار السلبية التي تتركها الظاهرة على النظم التعليمية العربية ووضع بدائل

تتيح وجود فرص وتوفر " تخصصات علمية متطورة لجذب الطلاب العرب للجامعات العربية بدلاً من الجامعات الخارجية التي ينتقل إليها كثير من الطلاب العرب بحثاً عن تعليم متميز والذين شكلوا "عام 2010 م نسبة 7 % من الطلاب المتنقلين دولياً (الاسكوا،2010: 8).

-تمثل البطالة المستشرية في أوساط خريجي التعليم العالي بالكثير من مناطق الوطن العربي، ونسبها المرتفعة تحديا آخر في وجه التنمية المنشودة وعاملا مهما يدفع للتخطيط الواعي لسياسة تعليمية تربط مخرجات التعليم بحاجات

السوق، ذلك أنها تمثل هدرا حقيقيا للموارد البشرية في حالة لم يتم استيعابها في منظومة العمل المنتج وتحولها إلى سبب من أسباب التفكك الاجتماعي، وهي ظاهرة يمكن معالجتها بتكثيف برامج التدريب وإعادة التأهيل وتنويع التخصصات التي تستوعب المتغيرات المعاصرة والمستقبلية في المعرفة والتكنولوجيا لتخفيض نسب البطالة التي ستصل بالمنطقة العربية إلى حدود30 % بين فئة الشباب " (ب إ أ م، 2010: 68).

مؤسسات التعليم العالي ونقاط الظل:

ستؤثر نقاط ظل سوداء كثيرة تعتري الحالة العربية المتأزمة سلبا على المشاريع التنموية وخططها الحالية والمستقبلية م الم يتم التخطيط الجيد لمواجهتها، وهي من الكثرة بحيث نقتصر في السرد التالي على بعض منها:

– تدني حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي الذي لم يتجاوز في أحسن حالاته حدود 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتنخفض نسب العلماء لإلى عدد السكان لدرجة متدنية جدا لا تكاد تقارب 215 لكل مليون نسمة،وعدد بحوث علمية منشورة لم يبلغ حدود 100 لكل مليون نسمة، كما لم تتجاوز مشاركة المنطقة العربية عالميا في البحوث العلمية المنشورة نسبة 2 % حتى سنة 2011 "(ليونسكو،2011: 8).

– تدني مستوى التحصيل العلمي وتراجع معدلات القيد، وضعف الإقبال على التخصصات العلمية والتقنية المطلوبة لتدوير عجلة الصناعة والاقتصاد، إذ ظلت معدلاتها جميعا تحت المستوى العالمي، فكما لم يزد معدل القيد بالتعليم العالي في المنطقة العربية عن نسبة 25% في حين تبلغ النسبة عالميا حوالي 29 %، لم تبلغ نسبة الالتحاق بالتخصصات العلمية والتقنية حدود 36 % في الوقت الذي قاربت فيه نسبة الالتحاق بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية عتبة 65 % من اجمالي الطلبة الملتحقين بالمؤسسات الجامعية (ب إ أ م، 2012: 210).

– نزوع الشباب نحو الهجرة، وتعرض البلاد العربية لنزيف حاد في العقول تبينه النسبة العالية من الكلاب العرب الطين لا يفكرون في العودة لأوطانهم بعد انتهاء دراساتهم والتي تقرب معدل 45 %، ببعض البلدان الغربية منهم حوالي 750 ألف عالم في شتى مجالات المعرفة الإنسانية (م ع ع،2012).

– ضعف اندماج ومشاركة الخريجين الشباب في منظومة العمل المنتج وارتفاع نسب البطالة بينهم، في الوقت الذي تشكل فئتهم ما يقارب 24 % من القوة العاملة فإن نسبة البطالة المتفشية في أوساط الشباب ترتفع إلى حدود 27 % مشكلين جيشا من العاطلين بنسبة جاوزت حدود 54 % من القوى العاطلة منهم نسبة مرتفعة جدا من الإناث (ص ن ع،2011: 56).

– تنامي الصراعات المسلحة بالمنطقة، واستقواء عوامل الصراعات السياسية والاجتماعية بالبلد الواحد، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، أدت مضاعفاتها حتى سنة 2015 إلى تشريد أكثر من 13 مليونا من الطلبة والتلاميذ، وتهدم الكثير من مؤسسات البنية التحتية لقطاع التعليم بفعل الصراعات المسلحة، آو استخدمت لأغراض الإيواء أو حاجات الجماعات والجيوش المتصارعة (اليونيسيف،2012).

– كل ذلك أدى إلى انخفاض معدلات التنمية وبطء تفعيل الإنتاج وسوء إدارة عملياته، لينعكس على معدلات النمو وعلى الدخل الفردي والجماعي بالمنطقة التي لم يمثل الناتج العربي الإجمالي بها سوى 3 % من إجمالي الناتج العالمي في سنة 2016 معادلا مبلغ 463 مليار دولار، في الوقت الذي يقارب المبلغ العالمي حدود 75213 مليار دولار، ليكون نصيب الفرد بالمنطقة العربية في حدود تنقص عن 5000 دولار مقابل 8000 عالميا (نيومان وآخرون،2010: 25).

تشير نقاط الظل السابقة إلى جانب أخرى كثيرة تتصل بالوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي لإلى ضرورة مواجهة الوضع بالتخطيط والتنسيق الجماعي، لتمكين المشاريع التنموية من استجماع عوامل النجاح، وهو أمر ممكن التحقيق في الحالة العربية.

لقد أضحى التعليم العالي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في العالم المتقدم و "بات وعلي حين غرة في قبضة تغيير تحويلي، يأتي بعضه من مطالب القادة السياسيين الذين يريدون لقسم كبير من السكان أن يحصلوا علي التعليم العالي بهدف تلبية احتياجات الاقتصاد المعاصر، وبعضه الآخر يأتي من مشاعر القلق المتزايدة من كون مهارات ومواقف الشباب التي يضيفونها إلي أدوارهم كأشخاص عاملين ومواطنين ليست علي المستوي الكافي، والبعض الآخر يأتي من التأثير المتزايد للقوى الخارجية مثل تقنية المعلومات والعولمة، بيد أن قوة التغيير الرئيسية تصدر من المنافسة والتوجه نحو السوق لدى مؤسسات التعليم العالي " (نيومان وآخرون،2010: 25).

لذلك بات لزاما على المشرعين وواضعي الخطط وراسمي السياسات التنموية التفكير في وسائل تطوير التعليم العربي لتحقق مؤشراته المستويات العالمية المعروفة، ويكفل. للتنمية وسائلها البشرية المؤهلة لتدوير عجلتها معرفيا وتكنولوجيا في عصر تتسارع فيه وتيرة التغير في الكفاءات المطلوبة لأسواق العمل المنتج التي تتصارع على الاستحواذ على العقول والأيدي الماهرة.

كما ينبغي على التعليم العالي بالمنطقة العربية مسايرة للوضع العالمي السعي لأن يصبح المحرك الأساسي لعجلة التنمية ولدواليبها في القطاعات كافة، والمؤثر الأقوى في العمليات المتصلة بالتنمية الشاملة من خلال " التأثير في عملية التنمية برفع معدلاتها وضمان استدامتها، والإسهام في تحقيق العدالة والإنصاف من خلال ما يحدثه من عمليات الحراك الاجتماعي وتأثيره في تحسين مستوي الدخل الفردي والاجتماعي، وتقليص حجم الفقر وتحقيق قدر من المساواة بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد وفتح الطريق أمام فئات اجتماعية للصعود والترقي وانحسار حدة التهميش والفقر ويعتبر كل ما سبق متفقاً مع ما تمثله أهداف للتنمية المستدامة تعمل كافة الدول علي تحقيقها بمعدلات تواكب المعايير الدولية المعلنة (م ع ت، 2011: 43)

ربط التعليم العالي العربي بأهداف التنمية :

تحتاج الخطط التنموية ومشاريعها محليا وإقليميا لاستثمارات هائلة في قطاع التعليم العالي تفرضها متطلبات التنمية بدءا بالتوسع والتطوير ثم التجويد والتحسين كما وكيفا بما يواكب أسواق العمل وحاجة التنمية للكوادر والقوى البشرية، وتسعى الأنظمة التعليمية العربية نظريا على القل لمواكبة نظيراتها العالمية وإحداث التوازن المطلوب بين متطلبات التنمية وحاجاتها من جهة، والتغير المتسارع في حركية المعرفة والتكنولوجيا المعاصرة من جهة ثانية، وتبنت بعض الدول العربية رؤى واستراتيجيات قصيرة الأمد ومتوسطة تمكن من الوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة اعتمادا على قاعدة التعليم العالي والبحث العلمي، كقطر التي ضخت ميزانيات هائلة لتدعيم البحث العلمي وتنشيطه، والسعودية وبعض البلدان الأخرى وفق رؤى مستقبلية تمتد لما بعد 2030، كما نشطت المنظمات العربية المحلية والإقليمية والمؤسسات الحكومية محليا و إقليميا لرسم الخطط وتحريك الجهود دفعا باتجاه تفعيل دور التعليم العالي في التنمية الشاملة وربط سياساته بخططها, حاثة على انتهاج المنهج المتكامل لإدارة الموارد والطاقات المتوفرة وفق رؤية تكاملية بين سائر القطاعات المعنية تحقق الولوج السلس في مجتمع المعرفة وتمكن من العمل وفق قاعدة اقتصاد المعرفة.

التخطيط للمستقبل: التعليم العالي و كماشة التنمية

مكن التوسع في مفهوم التنمية البشرية من استخدام مؤشرات لقياس دور الثروة البشرية ورأس المال المعرفي وإيضاح دورهما في التنمية، وتم بذلك انتهاج نهج التخطيط والاستشراف لرسم السياسات وتوقع المشكلات والتخطيط لحلها بمداخل شاملة متكاملة لا تكاد تخطئ مستندة " لتبلور فكر تنموي جديد قائم على مفاهيم اقتصاد المعرفة " (James S.R B:2007)، القائم على المدخل المتكامل الذي يتميز بالمرونة والتنقل بين الخيارات والبدائل المتعددة، بشكل يعطي مساحة أوسع لاتخاذ القرار، وتوسيع قاعدة المشاركة، ويسمح بالاستجابة لمعدلات الطلب المتغيرة على الحاجات كالتعليم والصحة وغيرها وبمراعاة مقاييس الجودة والنوعية المطلوبة، لذلك يحقق المدخل أرضية صلبة لتخطيط

وتصور العلاقة النموذجية بين التعليم العالي ومشاريع التنمية بالوطن العربي تمكن من تجاوز الفجوة الهائلة بين الواقع والمأمول.

قواعد توثيق العلاقة بين التعليم والتنمية:

تستند عملية توثيق صلة التعليم العالي بأهداف التنمية لجملة عناصر يتمثل البعض منها في :

1-استغلال جهود ونتائج الدراسات والأبحاث التي قامت بها المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المختصة مثل:

- منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بالتنمية البشرية.

-منظمة اليونسكو.

-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

-منظمة العمل الدولية

-منظمة العمل العربية.

وغيرها من المؤسسات الفاعلة محليا وإقليميا ودوليا والتي رصدت تقاريرها " جملة من التغيرات في دور ووظائف التعليم العالي وأشكاله وعلاقاته بالمجتمع وبعمليات التنمية وأسواق العمل والإنتاج، صاحبت الدراسات والبحوث والمؤتمرات العلمية و الإقليمية والعالمية التي أطرت لتلك التوجهات وربطتها بما حدث من تغيرات علمية ومجتمعية شملت كافة المجالات بالعالم شرقاً غربا (بارنيت،2009).

حتمت العولمة على كل الأنظمة دخول ساحتها و أفرزت مضاعفاتها على الجميع، فنجح البعض في الإبقاء على وقفته، والحفاظ على مكانته، وخسر الكثير قراراتهم الحرة، وباتت بذلك أنظمة التعليم أكثر تأثرا بإفرازاتها التي غيرت من طبيعته ووسائله وأدواره، وارتبط إلى الحد الأقصى بالنظم الاقتصادية والاجتماعية، معبرا عن نفسه كأحد أهم العناصر المحركة للفعل الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المعاصرة المحكومة بقواعد الاقتصاد الحر والمعرفي والمطبوعة بطابع التنافس على الأسواق والأيدي المؤهلة والمدربة.

لقد وقع التعليم العالي هو الآخر في بؤرة التنافس على امتلاك ناصية العلم والمعرفة والتكنولوجيات المعاصرة والمستقبلية، وبات ملزما بالعمل على رعاية الموهبة والإبداع، وتحصين البيئة المحلية، بمواءمتها مع مثيلاتها الدولية " وفي نفس الوقت التفوق في التدريس والتنظير والنشر العلمي والتطبيق التكنولوجي والتواصل المعرفي والقدرة علي توطين كل ما سبق ومحاكاته محليا وتبني ما يفيد منه ونشره عالميا .وقد نتج عن ذلك بروز أدوار ونماذج جديدة تميز التعليم العالي المعاصر ": (روجر كنج،2008).

التعليم العالي في الآفاق المستقبلية (إطار التحسين)

يتضمن إطار التحسين للوضع التعليمي العربي في آفاقه المستقبلية القريبة والمتوسطة جملة مناظر يمكن تصورها على النحو التالي:

- تحديد الأولويات
- معرفة التحديات
- رسم الأهداف
- تخطيط السياسات التعليمية

يمكن للمنظور الأول أن يتضمن رؤية مناسبة للرفع من معدلات النمو والتنمية البشرية رفع مناسب لمعدلات التنمية البشرية لتصل حدودا مقبولة تتجاوز الحد المتدني الذي ظلت تراوحه مع ما يتطلبه ذلك من تحسين للعوامل المرتبطة بتحقيقه في القطاعات والمجالات الأخرى. كما يمكن للمنظور الثاني أن يشتمل على ضرورة مواجهة نسب البطالة المرتفعة ونسب الفقر والتحيز وصولا لتحقيق العدالة والإنصاف في المشهد التعليمي الذي يحقق بدوره ذلك في مناحي متعددة من حياة الفرد والجماعة، أما المنظور الثالث فيقوم على ضرورة مواجهة ظواهر الرسوب والتسرب والانقطاع القسري والاختياري، والتقليل من تأثيرات الهجرة والنزوح بوضع البرامج الكفيلة بدمج الشباب في منظومة تطوير المجتمع المجتمعات العربية والحد من تهميش الدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للشباب وزيادة مشاركتهم الإيجابية في الحراك الاجتماعي والاقتصادي وتشجيع

مبادراتهم الفكرية والعلمية والعملية، ويلزم لذلك في سياسة التعليم العالي تغيير النظم واللوائح الإدارية وسن التشريعات التي تسهل الانتقال بين الجامعات العربية، والتوسع في برامج الدمج والإعداد الإداري والقيادي للشباب " (ج م ع،2012).

ويشتمل المنظور الرابع على التفكير الجدي في الحد من الصراعات والقلاقل والنزاعات التي تؤثر على برامج التنمية بالوطن العربي وانتهاج سياسات تنموية وتعليمية متكاملة تقوم على مبدإ تقبل الآراء المتعددة والحوار، ولذلك فإنه من الضروري البدء في تحديد مناطق الاختلاف والتفاهم، وتوفير بيئة الحوار الهادئ، وتعليمه وترسيخه من خلال سياسة تعليمية توفر الرعاية وتكفل الحماية للكلاب المهجرين والنازحين، وتوفر العناية التامة بالبنية التحية للتعليم العالي.

ومن جملة ما تقتضيه مقومات إطار التحسين تخطيط السياسات التعليمية باعتبارها عناصر مهمة في الخطط التنموية وفقا لما تستهدفه المنطقة مقرونة أهدافها بأهداف التنمية الشاملة في تصور يقوم على

أساس إعداد مواطن عربي مؤهلا علميا ونفسيا وقادرا على التعايش المثمر في محيطه المحلي وفي امتداده الإنساني بروح العصر وأدواته ولجعل ذلك ممكنا لا بد على التعليم العالي أن يرسم لنفسه الدوار الإستعجالية التالية :

- التدخل لحل المشكلات المرتبطة بحياة الأفراد في علاقتها بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية
- تحقيق العدالة والإنصاف في العمل والحياة الاجتماعية.
- تحقيق التوازن في العرض والطلب على التعليم العالي.
- تحقيق الاندماج الكلي للخريجين في سوق العمل.

- تحقيق التميز في جوانب التكوين العالي وربط المنظومات العربية فيما بينها لتحقيق التكامل وسد ثغرات العجز هنا وهناك.

-النظر للعولمة على أنها ليست شرا كله ولا خيرا كله، ومحاولة الاستفادة من مزايا تبادل الخبرات والتجربة الإنسانية في جوانب المعرفة والاقتصاد والتجارة

والتكنولوجيا،ثم العمل في ذات الوقت على الحد من الآثار السيئة لها برسم السياسات والبرامج الوقائية.

-التحول برأس المال البشري نحو مجتمع المعرفة، وتزويده بالقدر الملائم للعيش وفق المؤشرات العالمية.

-العناية بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ورعاية الموهبة وتشجيع الابتكار وخلق بيئة للإبداع داخل الجامعات، ومرافقة المبدعين في مواقع العمل والإنتاج.

ربط التعليم العالي بالتنمية : من أين نبدأ ؟

للبدء في حل مشكلة ارتباط منظومة التعليم العالي بأهداف التنمية ومقتضياتها لا بد من استعراض التجارب الإنسانية الناجحة والاستفادة من الخبرة التي افرزتها النماذج الناجحة، ثم تكييفها مع الوضع العربي الراهن وتوقعاته المستقبلية،ووضع التصورات وفقا لما رسمته المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع، والتي تمكنت أبحاثها ودراساتها من وضع تصورات ورؤى لتحدد القواعد والهداف ووسائل التنفيذ وآلياته، قائمة على أساس التكامل العربي وتنسيق الجهود للخروج من عنق الزجاجة التي انحشر بها التعليم العالي بالمنطقة العربية.

ويمكن التعرض لأهم ملامح الخطة المرسومة لمؤسسات التعليم العالي العربية في ارتباطها بالأهداف المستقبلية للتنمية على النحو التالي :

- تكوين رأس المال الفكري (القوى البشرية المؤهلة).
- التحول نحو الجامعات المنتجة.
- النظر للتعليم العالي كقطاع منتج.
- الانفتاح على أنظمة التعليم الأجنبية.
- تشجيع تبادل البعثات العلمية والتوسع في والانخراط فيه.
- وضع آليات مرنة للتشارك والتكامل العربي.

وبما أن معظم السياسات العربية وخططها التنموية تسعى للرفع من معدلات التنمية وتحسين مؤشراتها فإن السياسات التعليمية في قطاع التعليم العالي مطالبة :

- تلبية متطلبات التغيرات الهيكلية التي يفرضها التطوير من القوى البشرية المطلوبة.

- مجابهة التوسع السكاني وما تفرضه متطلباته من توفير لمقاعد الدراسة بالعدد والنوعية اللازمتين.

-توفير الموارد اللازمة للإنفاق على التعليم وتنويع المصادر.

-توفير بيئة مناسبة لرعاية الموهبة والابتكار، وتشجيع البحث والاختراع.

وفي هذا الإطار لا بد للسياسات التعليمية العربية أن تضمن :

-تبني نماذج تطويرية تقوم على محورية الطاقات البشرية في تفعيل الخطط التنموية الشاملة.

-رسم سياسات كفيلة باستيعاب القدرات الشبابية وتخفيض نسب البطالة فيها إلى مستويات متدنية جدا والتفكير في القضاء عليها نهائيا.

-السعي لتجنب الهدر في الجهد التعليمي.

-نشر الوعي بأهمية العمل والإنتاج، وبث القدرة على تطوير الاقتصاد وأدواته المادية والمعرفية.

-الحد من الانعكاسات السلبية للمركزية وتدخل الدولة في أنظمة السوق وبرامج الإنتاج وتوجيه الاقتصاد.

لقد سعت بعض الدول العربية لوضع سياسات و رؤى لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أفق مستقبلي تتفق في مجملها مع الأهداف الدولية المعلنة للتنمية الشاملة اهتمت بتأهيل العنصر البشري، نتيجة لتبني نموذجا تنمويا يحول اقتصاديات المنطقة من الاقتصاد الاستهلاكي إلى اقتصاد الإنتاج القائم علي المعرفة والتكنولوجيا، بشكل يحتم على نظم التعليم العالي بالمنطقة تطوير سياساتها لتتمكن من تحقيق الأهداف التنموية، القائمة على لتوقعات بالرفع من المستوى المعيشي، وتحقيق معدلات لائقة من النمو، وتوسيع قاعدة الاستثمار،

وحرية الأفراد في التملك والعمل والتنقل، وتبني قواعد الشفافية والمحاسبة والعدالة والإنصاف.

خاتمة :

-أبرزت الدراسة أهمية مفهوم ودور عملية "الترابط" بين التعليم العالي ومخططات التنمية الشاملة بالوطن العربي كمبدأ حاكم لصياغة علاقة الجامعة بمجتمعها ودورها في ارساء قواعد السلم والأمن والرخاء، وتطوير قدراتها على الاستجابة لمتطلبات بيئتها المتغيرة، ولممارسة دورها في التأثير على تلك البيئة والاشتراك في تحديد أولوياتها واهتماماتها، وتزويدها بمصادر القوة المعرفية اللازمة لتوجيه حركة المجتمعات العربية في اتجاه التطوير والتحديث والإستقرار الاجتماعي والسياسي .

- كما أوضحت أهمية عملية التكيف مع الأوضاع المحلية والعالمية المتغيرة بالنسبة للجامعة كمؤسسة، ومحورية تلك العملية في تحديد وتشكيل قدرات الجامعة على التفاعل مع ظروف ومقتضيات التطور والتغيير في أوضاع واقعها المتغير، وعلى أساس من فهم واستيعاب أسباب هذا التغير و احتياجاته، ووضوح علاقات التأثير والتأثر والإثراء المتبادل بين كل من الجامعة ومجتمعها، كل منهما في علاقته بالآخر.

- أبرزت الخبرة الإنسانية أهمية عملية الاعتماد المتبادل في العلاقات بين التعليم العالي وتنمية المجتمع ، على أساس مبدأ التكامل والتداخل والتفاعل بينهما كقانون تستند إليه علاقة الجامعة بالمجتمع، ويتيح لهما قراءة صحيحة لواقعهما المشترك وبدائل الحركة فيه.

- أن ضمان التقدم لا يعني بالضرورة حتمية إلغاء القديم أو اجتثاث جذوره ، بل هو أقرب للإصلاح والتجديد منه للحذف والإلغاء. وهنا يجب ألا تغيب عن الأذهان تداعيات مفهومي الواقعية و المثالية : فالواقعية هي الدقة في تشخيص الموقف لتحقيق الأهداف لا التنازل عنها .

وفي ضوء ما سبق إيضاحه من أبعاد وخصائص الواقع الراهن لبيئة عمل جامعاتنا العربية محلياً، وإقليمياً و دولياً ، فإن أهمية دور التعليم العالي

وإمكانياته لصالح بناء وتقوية البنية العربية وطنيا وإقليميا ، تتطلب الأخذ في الاعتبار الاستجابة للمتطلبات التالية في أي عملية تطوير.

- توفير بيئة حقيقية للديموقراطية والحريات الأكاديمية المسئولة في التعليم العالي بكل مؤسساته ، التعليمية والبحثية و الخدمية ، تحسيناً لأجواء العمل ، وضماناً لتحقيق عملية الإبداع المعرفي والبحث العلمي ، وتعظيماً لعوائد عمليات التطوير وتوكيد الجودة والأداء في تدعيم اسس الرخاء والسلم ، وحرصاً في الوقت ذاته على انتقال هذه الروح والممارسات الديموقراطية من داخل الجسد الجامعي ، إلى باقي مؤسسات المجتمع.

– صياغة رؤية إستراتيجية عربية واسلامية للعمل الجامعي ، تقوم على مفهوم الاستثمار في العملية التعليمية من منطلق الأمن القومي ، و تحديد الأسس والآليات التي تكفل الاهتمام بعملية التعاون والانفتاح الداخلي بين الجامعات العربية ومراكزها البحثية ، وترسيخ روح التعاون وإذكاء التنافس بينها ، في إطار من الالتزام الوطني والإقليمي بالتكامل المعرفي والوظيفي.

- بناء إطار تنظيمي للتعاون العلمي البناء بين الجامعة وقطاع الأعمال ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع ، لتوثيق علاقات الجامعة بهذه المؤسسات ، على أساس من تجاوز النطاق التقليدي للجامعة ، إلى دور الشراكة الكاملة بالخبرة المعرفية والتطبيقية الشاملة لمراكزها البحثية والخدمية الجامعية ، ومن ثم المشاركة في مسئولية تحقيق أهداف التنمية والتطوير ، وما يترتب عليها من تنمية شاملة للمجتمع .

- إقامة شبكة من العلاقات المجتمعية بين الجامعة ومجتمعها المدني ومؤسساته ،خروجا للجامعة من عزلتها المزعومة وأبراجها العاجية المتصورة ، واقترابا منها من مجتمعها ، وانغماسا في مشكلاته وقضاياه ، ومن ثم زيادة قدراتها علي التشخيص الدقيق لمشكلاته ، وتجاوزا لمرحلة اقتراح الحلول ، إلى المشاركة في تطبيق وتقييم نتائج هذه الحلول. وفي الوقت ذاته ، تشجيعاً لمؤسسات المجتمع المدني على استرداد ثقته في جامعاته ، والتفاعل البناء معها على أساس من الشراكة والمسئولية المجتمعية لكل منهما تجاه الآخر.

- توسيع نطاق الانفتاح والتواصل مع الجامعات الأجنبية، وتعزيز شبكة علاقات التعاون العلمي والبحثي بقنواتها المتعددة مع هذه الجامعات، تعزيزاً لفرص تبادل الخبرات البحثية و التكنولوجية، وتدريب الشباب الباحثين والاستفادة من المنح الأجنبية في إعداد جيل مؤهل لخدمة التنمية الشاملة.

المراجع :

1-إبراهيم بدران (2011): التعليم العالي، الدور الاجتماعي وآفاق التعاون، عمان، الأردن.

2-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2010): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016م, الشباب وآفاق التنمية الإنسانية.

3-البنك الدولي (2009): طريق لم يسلك بعد، الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة محمد أمين مخيمر وموسي أبو طالب , دار الكتاب الجامعي , العين، الإمارات العربية المتحدة.

4-الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)(2011): نشرة التنمية الاجتماعية عن الهجرة والشباب.

5-الاسكوا (2012): الملامح الديموغرافية للدول العربية , الأمم المتحدة , نيويورك.

6-الاسكوا (2008): موجز السياسات الاجتماعية , العدد الأول , التحول الديموغرافي في البلدان العربية : التهيؤ للمستقبل الأمم المتحدة، نيويورك.

7-الاسكوا (2010): التقرير العربي للتنمية المستدامة , العدد الأول , بيروت لبنان.

8-الاسكوا (2019): تقرير الهجرة الدولية لعام2015 ،الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة.

9-الاسكوا (اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (2008): نشرة التنمية الاجتماعية عن الهجرة والشباب.

10-الاسكوا (2012): النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية،نيويورك.

11-الطلافحة حسين (2012): حول معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء, العدد 45، الكويت.
12- المعهد العربي للتخطيط (2011): رأس المال البشري والنمو في الدول العربية، بلقاسم العباس، وشاح را زق , سلسلة الخبراء، العدد43.
13- المعهد العربي للتخطيط (2011): تقرير التنمية العربية،الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل،الإصدار الثاني ،الكويت.
14- المعهد العربي للتخطيط (2012): تخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات السوق , الكويت.
15- اليونيسيف (2015): التعليم في خط النار ،نيويورك.
16- جامعة الدول العربية(2011) : القطاع الاجتماعي , ادارة السياسات السكانية ,الهجرة القسرية في المنطقة العربية، القاهرة، مصر.
17- رونالد بارنيت (2008): إعادة تشكيل الجامعة , ترجمة شكري عبد المنعم ,،ط1، العبيكان , الرياض.
18- روجر كنج (2008):الجامعة في عصر العولمة , تحرير روجر كنج , ترجمة فهد بن سلطان السلطان , جامعة الملك سعود, الرياض.
19- صندوق النقد العربي(2012): بطالة الشباب في الدول العربية، القاهرة، مصر.
20- فرانك نيومان وآخرون(2010): مستقبل التعليم العالي، الشعارات والواقع ومخاطر السوق، ترجمة وليد شحادة، العبيكان، الرياض،السعودية.
21-مكتب العمل الدولي (2008): مؤتمر العمل الدولي، الدورة، 97 التقرير الخامس، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية، ونمو العمالة والتنمية، البند الخامس، جنيف.
22-منظمة الصحة العالمية (2010) :الإستراتيجية العربية للصحة حتى عام 2030، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، جامعة الدول العربية، القاهرة.

23–منظمة العمل العربية(2012): التشغيل والبطالة في الدول العربية التقرير الخامس ,القاهرة، مصر.
24- ESCWA, Youth in ESCWA region: Situation Analysis and Implimcaions for Development
25- Jean Erie Aubert and Jean – Louis Reiffers،(2003)Knowledge Economies in the Middle East and North Africa Toward New Development , Washington , DC : World Bank ,
26-James S. Taylor, and R.B. Wilkinson(2007), a Practical Guide to Strategic Enrollment Management Planning in Higher Education,.
27- McCarty, Dawn. J. Rick Altemose and Robert E. Moffat(2003) : Do We Need a National، Healthcare Policy? In Howard Jacob Karger, James Midgley, and C.Berne Brown (eds.) controversial Issues in Social policy Boston: Ellyn and Bacon.